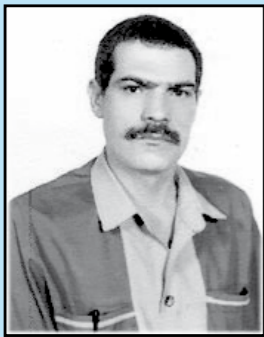


المانحون يواجهون الحكومة بفشلها

..الوفالاق المفقووود



ذكرى الثورة اليمنية "سبتمبر واكتوبر" مناسبة مهمة لمخاطبة الشعب اليمني صاحب المصلحة

الاولى في الثورة والجمهورية من خلال بيان شامل يستعرض فيه رئيس الجمهورية مختلف مسارات الثورة وتقييم مسيرتها والتحديات الماثلة امامها على طريق انجازها للاهداف والمبادئ التي قامت لاجلها.

وباعتبار ان المناسبة تتطلب بياناً شاملاً وليس خطاباً -كما يصفه البعض- فان المواطن اليمني ظل بانتظار هذا البيان تدفعا الى ذلك الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد وورغبته في سماع امر فيه تجديد له يخفف من حالة الاحتقان التي تمر بها البلاد ويهيئ المزيد من المناخات المواتية التي تمكن البلاد من تجاوز الازمة الراهنة بدرجة عالية من النسيابية.

لكن امراً كهذا لم يجده المواطن في البيان الذي تلاه المستشار الاعلامي محبوب علي نيابة عن فخامة الرئيس، حيث جاء البيان يحمل العديد من المضامين التي تزيد المشهد سوداوية في كونها قد تجردت من الموضوعية وبصورة تنحاز الى طرف دون غيره الامر الذي جعل المواطن يصف هذا البيان بالانقلابي على التوافق والمبادرة الخليجية ومعيقاً للجهود الراهنة باتجاه انجاح الحوار .

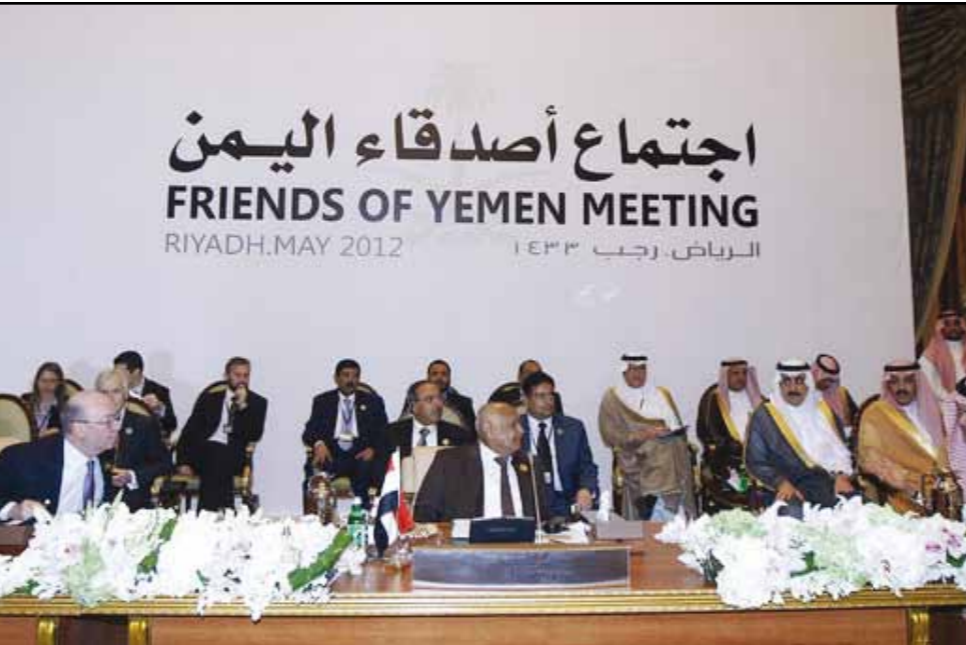
لقد كان حري ببيان الثورة الـ 51 ان يكرس بصورة مستوعبة تماماً للحدث الراهن المتمثل بالحوار الوطني باعتباره يمثل ابرز محطة وطنية وتاريخية في مسار الثورة اليمنية: سبتمبر واكتوبر: وان يقدم الصورة الكاملة لكل ما يعتدل بمؤتمر الحوار اداءً من جملة القضايا الوطنية وعلى رأسها الوحدة اليمنية والتي تحاك ضدّها مؤامرات كبيرة يحاول معديها ومخططيها تمريرها من خلال مؤتمر الحوار في صورة تملّ استغراقاً فظيحاً لمشاعر اليمنيين واستهانة بعظمة انجازهم الوجودي التاريخي الخالد..

وبما ان البيان لم يقدم كافة ابعاد المشهد وظل يحلق في الحديث عن الاماني والتطلعات فانه ذهب ايضاً للحديث عن قضايا وموضوعات زادت من تعقيداتها ومساعدت على احداث حق كبير لدى المواطن الذي اصيب بخيبة أمل خاصة وان بيان الثورة لم يراع قيم ومثل الوفاق الوطني في الوقت الذي يدرك عدوه تأثيره على الحوار كعائق جديدة يقدمها له في الوقت الذي يعاني منه الحوار من عوائق عدة مطلوب منه تجاوزها بدرجة عالية من التوافق والانسجام..

ولعل ما يعكسه البيان وشطحاته هو ان المؤسسة الرئاسية باتت رهينة لتدخلات الاجندة الحزبية الضيقة وبصورة بات التشخيص الدقيق والمسؤول للقضايا العالقة أمر غير معمول به وهو ما يعني احداث المزيد من الاختلالات في مسار التسوية السياسية بل ويجعل من عملية الحوار اذنيهاً عملية عبثية. ولاريد ان انتاج منغصات جديدة وفي اطار بيان ثوري سبتمبري يخاطب كل اليمنيين عشية ذكرى الثورة كل عام لا يعكس سوى الاصرار على السير باتجاه التصعيد واعلا المزايمة والمنافكة السياسية بل وتشويه لهذه المناسبة الاحتفالية والتي تتطلب ان تكون اطلالها اطلالة خير وسلام لكل اليمنيين ومحطة يمكن لهم من خلالها مراجعة كل اخفاقاتهم بموضوعية وبما يتفق مع طبيعة المتغيرات والتحويلات الكبرى التي تشهدها الساحة اليمنية.

واذا كان رئيس الجمهورية عبر بيان الثورة قد حرص ايصال رسائله عن هذه الرسالة التي تستطيع الوصول الى من وجعت لهم كونها جاءت في مرحلة الوفاق الذي يعد وحده الرسالة الاسمي والاعظم لكل اليمنيين وبمختلف قواهم الوطنية مفادها ان التمرس وراء قضايا ومنغصات لن يساعد اليمنيين على بلوغ اهدافهم العظيمة التي اختاروا من اجلها طريق الانتقالية.

ولعل ما يمكن قراءته من هذه الرسائل هو انها لم تتمكن من الاجابة الكاملة والشافية لطبيعة المطالبات القادمة التي تتطلب من كل اليمنيين التعامل معها كتمديد الفترة الانتقالية والاليات التي ستعتمد عليها هذه المرحلة.. وذلك جعل كل المرابيين والمحتمين لا يتقون في المستقبل الا اذا ما اعتمد هذا المستقبل على المقدمات الراهنة وهو الامر الذي يتطلب من المؤسسة الرئاسية اعادة النظر في ادارتها العملية التوافقية تحقيقاً للمصلحة الوطنية وعدم جعل التوافق شحاً يورق لليمنيين بدلا من كونهم ارتضوه كمبرج وحيد من ازمتهم.. فاقصاء قيم الوفاق لن تترك لليمنيين فرصة أخرى افضل من التوافق للعبور الازمن لهم الى مرافق السلامة.



فشلت حكومة الوفاق في إقناع المانحين خلال الاجتماع الأخير لأصدقاء اليمن الأربعة، الماضي في الحصول على التعهدات المالية للدول والمنظمات المانحة التي سبق أن التزمت بها بسبب فشلها في تنفيذ مهامها المحددة لها في المبادرة الخليجية وآلياتها وانحرفاها عن المسار التوافقي وتفشي الفساد وسوء استغلال الوظيفة العامة، الأمر الذي اعتبره مراقبون واقتصاديون مؤشراً خطيراً يعكس مدى رفض المجتمع الدولي وتحديد أصدقاء اليمن التعامل مع هذه الحكومة التي قد توصل اليمن إلى أزمة تهدد الاقتصاد الوطني بالانهيار التام كون الحكومة فشلت في الحصول على تعهدات المانحين وبدأت تعطي عجزها المالي من الاحتياط النقدي دون العودة إلى البرلمان.

ما يهمهم هو إقصاء الموظفين والسيطرة عليها بشكل كامل.

> أما الدكتور عبدالسلام الصباحي - جامعة تعز - فقد أكد أن الحكومة فشلت بشكل واضح في كسب ثقة المانحين وخاصة في الجانب الفني إذ أنها لم تقدم الدراسات والتصورات المطلوبة لكيفية استيعاب تلك التعهدات بل انها عمدت على إلغاء المشاريع والدراسات التي وضعتها الحكومة السابقة والتي كانت مقنعة نوعاً ما للمانحين.

مشيراً إلى أن اشتراط المانحين في اجتماع أصدقاء اليمن الأخير أن تقديم الحكومة روى وآلية استكمال موازنة لجنة الانتخابات دليل على أن المانحين لن يسلموا تعهداتهم للحكومة الحالية التي يسيطر عليها الإخوان والذين يريدون تسخير تلك التعهدات لأغراض أخرى، الأمر الذي يؤثر سلباً على مسار العملية السياسية والتجربة الديمقراطية.

ونوه الصباحي إلى أن عدم قدرة حكومة الوفاق على نيل ثقة المانحين وفشلها في الحصول على التعهدات التي قدموها بشكل خطراً حقيقياً على الاقتصاد الوطني، لأن الاقتصاد في بلادنا على وشك الانهيار خاصة وان الحكومة قد وصلت إلى مرحلة الصرف من الاحتياطي النقدي لليمن.. الأمر الذي يضع اليمن أمام خطر اقتصادي حتمي بل ان البلاد قد تواجه الفلاس في أصغر منعتطف وأزمة قد تحدث.. مشيراً إلى أن عدم ثقة المانحين في الحكومة يعد دليلاً واضحاً على رفض المجتمع الدولي للإخوان وسياساتهم.. مطالباً بالضغط على الحكومة لإيقاف سياساتها الخاطئة والتي ستوصل باليمن إلى الهاوية إذا استمر سكوت الجميع.

السنيدار: الحكومة فشلت داخلياً وخارجياً وتجر اليمن إلى الهاوية

الصباحي: تحفظ المانحين دليل على رفض المجتمع الدولي للإخوان

وزراء: «الإخوان» يعرقلون استيعاب المنح الخارجية لتمكين شركاتهم

التوقيع على المبادرة الخليجية لم تستطع تقديم أية خدمة أو إنجاز ملموس للمواطن اليمني أو على الأقل أن تعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل العام 2011م..

مبيناً أن التخوف الرئيسي الذي يجعل المانحين يترددون عن تسليم تعهداتهم هو الاستغلال الخاطي من قبل الحكومة لتلك المنح.. فكل التقارير والمعلومات تؤكد أن الإخوان يسعون جاهدين للحصول على أموال المانحين لتسييرها لصالحهم في الانتخابات.. خاصة بعد أن تمكنوا من السيطرة على مفاصل الدولة، وإذا ما نظرنا إلى أهم الجوانب التنموية فإننا نجد أن التعليم والامن والكهرباء والطاقة والصحة والمياه والنقل وحقوق الانسان والاستثمار والإدارة المحلية أصبحت تحت سيطرة الإخوان حيث لا توجد لديهم رؤية حول تطوير وتنمية هذه الجوانب وكل

يتمثل بمغادرة رؤوس الاموال لليمن وتوقف عجلة الاستثمار بما في ذلك المستثمرون اليمنيون الذين يهاجرون من اليمن خوفاً على استثماراتهم وأموالهم من الضياع أو الخسارة بسبب تدهور الأوضاع الأمنية وتزايد حدة الصراع السياسي، وتورط أطراف في الحكومة بتغذيتها ما يجعل المانحين غير واثقين في الحكومة وأدائها.

وأضاف: المانحون ينظرون إلى الحكومة على أنها حكومة انتقالية مؤقتة مهمتها محددة حسب ما هو موضح في المبادرة الخليجية وآلياتها. ولذلك لا يمكن أن يجازف المانحون بتسليم تعهداتهم للحكومة بأي شكل من الأشكال خوفاً من استغلالها في تقييض الديمقراطية واستحواذ طرف سياسي على تلك الاموال وتسييرها في الصراع السياسي. كما أنه ومنذ تولي الحكومة لمهامها عقب

واعتبر مراقبون أن بيان أصدقاء اليمن الأخير الذي شددوا فيه على تمسكهم بضرورة إجراء الانتخابات في موعدها دليلاً على أن المانحين لن يسلموا تعهداتهم إلى حكومة منتخبة قادرة على أن تحقق الاهداف المنشودة والمرسومة لتلك التعهدات.

منوهين إلى أن فشل الحكومة في إعادة أبسط الخدمات الأساسية للمواطنين وكذلك إصرارها على اخونة مؤسسات الدولة والإقصاء للكوادر الوطنية المؤهلة قد انعكس على موقف الحكومة أمام المانحين..

وبهذا الخصوص أوضح رجال الأعمال عبدالله علي السنيدار لـ «الميثاق» أن المجتمع الدولي وأصدقاء اليمن تحديداً حريصون على تقديم كل ما بوسعهم لبلادنا ولكنهم ينظرون إلى الواقع والمؤشرات السلبية التي تثير تخوفهم، فيمتنعون عن تقديم مساعداتهم وأهم تلك المؤشرات هو فشل الحكومة عن إعادة الأمن والاستقرار في البلاد، ولذلك المجتمع الدولي لن يغامر ويسلم تعهداته المالية لليمن بأي شكل من الأشكال طالما الحكومة عاجزة عن توفير الأمن، لذا فإن المانحين سيتحفظون على تقديم تعهداتهم المالية للحكومة خوفاً أن تأخذ طريقاً غير الطريق المرجوة.

وقال: المؤشر الآخر هو موقف الشارع اليمني الذي يعتبر الحكومة الحالية حكومة فاشلة وأن المانحين لن يجازفوا ويقدموا شيئاً لليمن لأنهم يؤمنون بقياس الرأي العام، وكل الاستطلاعات والتقارير تؤكد فشل الحكومة وعجزها عن توفير أدنى الخدمات بل انها تحولت من حكومة توافقية إلى حكومة انتقامية.

وأوضح السنيدار أن هناك مؤشراً ثالثاً

احتفال بطعم الفشل

نجوى اليافعي

يحتفل شعبنا اليمني هذه الأيام بأعياد الثورة اليمنية (26 سبتمبر والـ 14 من أكتوبر) والتي تأتي هذه المرة مقترنة بتلك الأزمات وحالات الإحباط التي تتملك أبناء شعبنا رجالاً ونساءً... شباباً وشيوخاً وهم يرون أولئك الذين سرقوا إنجازات الثورة وتضحيات شهدائنا ومناضليها وانحرفوا بها عن مسارها واهدأها ومثل وجودهم اليوم في مشهد الاحتفال كارتة حقيقية على الثورة ومناضليها وعلى اليمن واليمنيين الذين يننون اليوم وبألم شديد من تصرفات الحكام الجدد الذين جابوا في غفلة من الزمن وفي اطار اجندات مشبوهة أرادها المتربصون باليمن ان تحقق اهدافها في الانتقام من صناع الثورة وابطالها وافرغ اهدافهم من غاياتها الوطنية النبيلة وتمزيق المجتمع والنيل من وحدة الوطن واعظم مكاسب الثورة والتي تحققت يوم الـ 22 من مايو 1990م بإعلان الجمهورية اليمنية وذلك بفضل تضحيات جسام للشهداء، الابرار، وعطاءات، مخلصه صادقة استشرقت مستقبل اليمن وامنه وامانه والذي لا يتحقق الا بهذه الوحدة المباركة.

مشاعر اليمنيين اليوم تخلو من الفرحه والابتهاج وهم يعيشون أعز مناسبات وطنية غالية وهم يرون المؤامرات المدفقة بوطنهم ووطنهم.. ويجدون اناساً من أبناء جلدتهم وقد اغوتهم شهوة السلطة والتسلط يتسابقون دون تفكير أو ضمير لإرضاء الرقيب على حساب الوطن ومستقبل اجياله.. ومن المضحك المبكي مشهدهم وهم يحتفلون بهذه المناسبات الوطنية خلف الجدران ومن وراء الاسوار العالية وفي المنازل والغرف المظلمة وكأنهم يستكثرون على الشعب أن يشاركه في الاحتفال بمناسباته.. وفي الحقيقة ذلك يعكس حالة العزلة التي يعيشها هؤلاء، عن الشعب الذي زادت معاناته وترددت احواله في ظل فشلهم في تحقيق أي من احلامه وتطلعاته أو تحقيق أدنى صفحات التاريخ.

الأحزاب والتحول إلى ثكنات عسكرية..

أسلحة «الإصلاح» تكشف انتقاله الى حركة طالبان في تعز

وزير الداخلية يوجه بحبس أفراد حملة أمنية ضبطوا مطوليين ومخازن اسلحة بمقر الإصلاح

دون علم منهم بأن المقر تابع لحزب الإصلاح. واعتترف بأنه تم التحقيق مع رئيس وأفراد الحملة الأمنية بناءً على توجيهات محافظ تعز شوقي هائل وإطلاق سراح المضبوطين مع اسلحتهم.

المبنى.. مضيئاً أن تعزيزات أمنية وصلت الى المكان لمساندة أفراد الحملة وضبط المسلحين، لكن مليشيات مسلحة أخرى استقدمها حزب الإصلاح الى المكان وحاولت محاصرة أفراد الحملة الأمنية التي قامت بملحقة المسلحين والقبض عليهم بعد فرارهم الى المكتب التنفيذي لحزب الإصلاح.

> تدخل وزير الداخلية القيادي في حزب الإصلاح عبدالقادر قحطان وإصدار توجيهاته بسجن أفراد الحملة الأمنية والعسكرية الذين كلفوا بتنفيذ حملة لملحقة العناصر المسلحة في المدينة، لكونهم اكتشفوا أن حملة الإصلاح في تعز وكراً لهم.. والأخطر من ذلك هو أن إعادة أسلحة تلك العناصر وإطلاق سراحهم في نفس اليوم حملت رسالة واضحة للرأي العام مفادها إعطاء الحق لكل أعضاء حزب الإصلاح بحمل السلاح وتحويل مقراتهم في تعز وبقية المحافظات والمديريات على مستوى الجمهورية إلى مستودعات مليئة بمختلف الأسلحة..



غير ان اصلاح تعز اصدر بياناً مليناً بالإكاذيب والتهجمات الكيدية لقوات الامن مدعياً باقتحام مقره والعبث بمحتوياته دون ان يشير الى اسباب وحيثيات الاقتحام او الى المسلحين الذين فروا الى مقره للاختباء، مع مسلحين آخرين بداخله. الى ذلك صرح المقدم علي احمد جار الله مشرف الحملة الأمنية أنه وخلال متابعة المسلحين في شارع جمال فر عدد منهم الى أحد المباني وتم ملاحقتهم ، مضيئاً أن أفراد الحملة الأمنية يجتمعون ان المبنى الذي لجأ اليه المسلحون تابع لحزب التجمع اليمني للإصلاح وأن المتواجدين في المبنى لم يخطروا الحملة الأمنية بذلك. وعلى مساعد حسين أن حادثة اقتحام مقر الإصلاح على المباني المجاورة لشركة النفط- مقر حزب الإصلاح- وتحصنوا بداخله مع مسلحين آخرين كانوا متواجدين داخل

قائد محور تعز يعترف بإطلاق المسلحين وسجن أفراد الحملة

وأكدت مصادر أمنية رفيعة المستوى في محافظة تعز لـ «الميثاق نيت» - أسلحة مختلفة، خفيفة ومتوسطة- وجددها أفراد الحملة الأمنية مزنة بداخل مقر حزب الإصلاح الواقع بشارع جمال عبدالناصر، كما وجدوا عدداً من المراجع والعناصر المسلحة المختبئة بالمقر، منها عناصر مطلوبة أمنياً على ذمة جرائم قتل وسطو. وقال المصدر: ان الحملة الأمنية كانت تمارس مهامها المعتادة بشارع المدينة لضبط العناصر المسلحة، فتعرض أفرادها لإطلاق النار من قبل مسلحين في وسط شارع جمال بجوار شركة النفط، فتم ملاحقة المسلحين الذين لجأوا الى أحد المباني المجاورة لشركة النفط- مقر حزب الإصلاح- وتحصنوا بداخله مع مسلحين آخرين كانوا متواجدين داخل

العيد الـ 51 لثورة الـ 26 سبتمبر

ثورة لاجتثاث الفساد من منابته ومنابعه

